(تتمة صفحة ٣ عمود ٤)

وأضاف أن الدورة تتضمن تدريبا عمليا في الميدان، حيث يرافق المتدربون مرشدين معتمدين خلال جولات فعلية في المواقع الأثرية والمتاحف، تحت إشراف مدربين من الشرطة السياحية.

وأكد العقيد أن الشرطة السياحية تولي أهمية خاصة لهذه الدورة، لأن المرشد السياحي يعد أول من يتعامل مع الزوار، وأن انطباعاتهم عن البلد تتشكل في كثير من الأحيان من خلال طريقة استقبالهم وتعريفهم بالمكان.

وأشار إلى أن الشرطة السياحية تعتزم تنظيم دورات مماثلة كل ستة أشهر، بحسب الإقبال والحاجة.

مجلس بلدية الزيتونة يصادق على ميزانية بـ٤٢ مليون دينار لتهيئة الطريق الدائري

٦٠ كلم من الطريق ستعبد لأول مرة منذ ١٥ سنة، وتوسعة الجسر الحديدي على مدخل المدينة

محمد الزيتوني

صادق مجلس بلدية الزيتونة، في جلسة عادية انعقدت مساء الثلاثاء بقاعة الاجتماعات بمقر البلدية، على ميزانية تكميلية لسنة 2026 بقيمة 42 مليون دينار، خصص جزء كبير منها لتهيئة الطريق الدائري الذي يربط الأحياء الشرقية بالطريق الوطنية رقم 7. وصوت لصالح المشروع 23 عضوا من أصل 29 حاضرا، فيما امتنع ستة أعضاء عن التصويت.

وتشمل الميزانية المصادق عليها تعبيد ما يقارب 60 كلم من الطريق الدائري، إضافة إلى توسعة الجسر الحديدي الواقع على مدخل المدينة الشمالي، والذي يعاني من ضيق كبير يتسبب في اختناقات مرورية خلال ساعات الذروة. كما تتضمن الميزانية إنارة 14 كلم من الطريق وتركيب حواجز واقية على طول المنعرجات الخطيرة.

وقال رئيس البلدية السيد منصف الورتاني في كلمة له خلال الجلسة إن المشروع «لم يعد يحتمل التأجيل، فالطريق الحالي تحول إلى مصيدة للشاحنات والحافلات المدرسية، وقد سجلنا خلال السنة الماضية أكثر من 30 حادثا على هذا المقطع وحده». وأضاف أن البلدية تعتمد على تمويل ذاتي بنسبة 40 بالمائة، والباقي على قرض ميسر من صندوق التجهيز الجماعي.

في المقابل، عبر عضو المعارضة السيدة هالة بن عمار عن تحفظها على طريقة توزيع المشاريع، مشيرة إلى أن أحياء الجهة الغربية من المدينة لم تدرج ضمن أي برنامج للتهيئة رغم تدهور شبكة الطرقات فيها. وطالبت بفتح تحقيق في معايير اختيار المقاولين المكلفين بالأشغال، داعية إلى نشر قائمة المشاركين في الصفقة على الموقع الإلكتروني للبلدية.

من جهته، أكد المدير الفني للبلدية المهندس عادل القرمازي أن الأشغال ستنطلق في أول أبريل المقبل وتستغرق 18 شهرا، مشددا على أن دفتر الشروط يلزم المقاول بالعمل على ثلاث ورشات في آن واحد لتقليص مدة الأشغال. وأشار إلى أن لجنة المتابعة ستعقد اجتماعا شهريا مع ممثلين عن المجتمع المدني لعرض تقدم الأشغال.

(تتمة صفحة ٣ عمود ٤)

مجلس بلدية الزيتونة يصادق على ميزانية بـ٤٢ مليون دينار لتهيئة الطريق الدائري

٦٠ كلم من الطريق ستعبد لأول مرة منذ ١٥ سنة، وتوسعة الجسر الحديدي على مدخل المدينة

محمد الزيتوني

صادق مجلس بلدية الزيتونة، في جلسة عادية انعقدت مساء الثلاثاء بقاعة الاجتماعات بمقر البلدية، على ميزانية تكميلية لسنة 2026 بقيمة 42 مليون دينار، خصص جزء كبير منها لتهيئة الطريق الدائري الذي يربط الأحياء الشرقية بالطريق الوطنية رقم 7. وصوت لصالح المشروع 23 عضوا من أصل 29 حاضرا، فيما امتنع ستة أعضاء عن التصويت.

وتشمل الميزانية المصادق عليها تعبيد ما يقارب 60 كلم من الطريق الدائري، إضافة إلى توسعة الجسر الحديدي الواقع على مدخل المدينة الشمالي، والذي يعاني من ضيق كبير يتسبب في اختناقات مرورية خلال ساعات الذروة. كما تتضمن الميزانية إنارة 14 كلم من الطريق وتركيب حواجز واقية على طول المنعرجات الخطيرة.

وقال رئيس البلدية السيد منصف الورتاني في كلمة له خلال الجلسة إن المشروع «لم يعد يحتمل التأجيل، فالطريق الحالي تحول إلى مصيدة للشاحنات والحافلات المدرسية، وقد سجلنا خلال السنة الماضية أكثر من 30 حادثا على هذا المقطع وحده». وأضاف أن البلدية تعتمد على تمويل ذاتي بنسبة 40 بالمائة، والباقي على قرض ميسر من صندوق التجهيز الجماعي.

في المقابل، عبر عضو المعارضة السيدة هالة بن عمار عن تحفظها على طريقة توزيع المشاريع، مشيرة إلى أن أحياء الجهة الغربية من المدينة لم تدرج ضمن أي برنامج للتهيئة رغم تدهور شبكة الطرقات فيها. وطالبت بفتح تحقيق في معايير اختيار المقاولين المكلفين بالأشغال، داعية إلى نشر قائمة المشاركين في الصفقة على الموقع الإلكتروني للبلدية.

من جهته، أكد المدير الفني للبلدية المهندس عادل القرمازي أن الأشغال ستنطلق في أول أبريل المقبل وتستغرق 18 شهرا، مشددا على أن دفتر الشروط يلزم المقاول بالعمل على ثلاث ورشات في آن واحد لتقليص مدة الأشغال. وأشار إلى أن لجنة المتابعة ستعقد اجتماعا شهريا مع ممثلين عن المجتمع المدني لعرض تقدم الأشغال.

(تتمة صفحة ٣ عمود ٤)

الجريدة الرسمية تنشر قرار تعيين ٢٣ مفتشا جديدا في وزارة العمل

تعيينات الدفعة الجديدة تشمل خريجي الجامعات المحلية وتستثني المتقدمين الذين تجاوزوا سن الثلاثين

سلمى الدباغ

نشرت الجريدة الرسمية في عددها الصادر يوم الخميس قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم 412 لسنة 2026 القاضي بتعيين ٢٣ مفتشا جديدا في مختلف مديريات العمل بالمحافظات. ويأتي القرار بعد مسابقة توظيف أجريت في أكتوبر الماضي، تقدم لها أكثر من 1800 مرشح، وفق ما أعلنته الوزارة في حينه.

وتضمن القرار أسماء المعينين مرتبة حسب الترتيب النهائي الذي أعلنته لجنة الاختبار، إضافة إلى تحديد مقار عملهم الأولى. وأكدت الوزارة أن التعيينات روعي فيها التوزيع الجغرافي، بحيث يعين كل مفتش في مديرية قريبة من مكان سكنه الأصلي، تسهيلا لتنقلاته الميدانية.

وأوضح مصدر مسؤول في الوزارة أن المسابقة شملت اختبارات كتابية وشفوية في قانون العمل والسلامة المهنية، إلى جانب تدريب تأهيلي استمر ثلاثة أشهر. وأشار إلى أن المعينين سيخضعون لفترة تجربة مدتها سنة واحدة، يتقاضون خلالها راتبا شهريا قدره 1450 دينارا.

وأثار القرار جدلا واسعا بسبب استثناء المتقدمين الذين تجاوزوا سن الثلاثين، وهو ما اعتبره كثيرون إقصاء لخبرات ميدانية مهمة. وقال رئيس نقابة المفتشين السابقين السيد عادل الورداني إن «المفتش الشاب يحتاج إلى سنوات ليكتسب الحكمة اللازمة في التعامل مع النزاعات العمالية المعقدة».

في المقابل، رحبت جمعية خريجي المعاهد العليا للعلوم الاجتماعية بالقرار، معتبرة أنه يفتح الباب أمام دماء جديدة في جهاز يعاني من شيخوخة واضحة. وقالت رئيسة الجمعية السيدة نجلاء بن يوسف إن «الشباب أكثر قدرة على استخدام الأدوات الرقمية في التفتيش، وهذا ما نحتاجه بشدة».

وأعلنت الوزارة أن دفعة ثانية من المفتشين ستعين في يونيو المقبل، بعد اجتياز دورة تكميلية. كما أكدت أن نتائج المسابقة ستعلن على موقعها الإلكتروني فور اعتماد القرار من رئاسة الحكومة.

(تتمة صفحة ٣ عمود ٤)

الجريدة الرسمية تنشر قرار تعيين ٢٣ مفتشا جديدا في وزارة العمل

تعيينات الدفعة الجديدة تشمل خريجي الجامعات المحلية وتستثني المتقدمين الذين تجاوزوا سن الثلاثين

سلمى الدباغ

نشرت الجريدة الرسمية في عددها الصادر يوم الخميس قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم 412 لسنة 2026 القاضي بتعيين ٢٣ مفتشا جديدا في مختلف مديريات العمل بالمحافظات. ويأتي القرار بعد مسابقة توظيف أجريت في أكتوبر الماضي، تقدم لها أكثر من 1800 مرشح، وفق ما أعلنته الوزارة في حينه.

وتضمن القرار أسماء المعينين مرتبة حسب الترتيب النهائي الذي أعلنته لجنة الاختبار، إضافة إلى تحديد مقار عملهم الأولى. وأكدت الوزارة أن التعيينات روعي فيها التوزيع الجغرافي، بحيث يعين كل مفتش في مديرية قريبة من مكان سكنه الأصلي، تسهيلا لتنقلاته الميدانية.

وأوضح مصدر مسؤول في الوزارة أن المسابقة شملت اختبارات كتابية وشفوية في قانون العمل والسلامة المهنية، إلى جانب تدريب تأهيلي استمر ثلاثة أشهر. وأشار إلى أن المعينين سيخضعون لفترة تجربة مدتها سنة واحدة، يتقاضون خلالها راتبا شهريا قدره 1450 دينارا.

وأثار القرار جدلا واسعا بسبب استثناء المتقدمين الذين تجاوزوا سن الثلاثين، وهو ما اعتبره كثيرون إقصاء لخبرات ميدانية مهمة. وقال رئيس نقابة المفتشين السابقين السيد عادل الورداني إن «المفتش الشاب يحتاج إلى سنوات ليكتسب الحكمة اللازمة في التعامل مع النزاعات العمالية المعقدة».

في المقابل، رحبت جمعية خريجي المعاهد العليا للعلوم الاجتماعية بالقرار، معتبرة أنه يفتح الباب أمام دماء جديدة في جهاز يعاني من شيخوخة واضحة. وقالت رئيسة الجمعية السيدة نجلاء بن يوسف إن «الشباب أكثر قدرة على استخدام الأدوات الرقمية في التفتيش، وهذا ما نحتاجه بشدة».

وأعلنت الوزارة أن دفعة ثانية من المفتشين ستعين في يونيو المقبل، بعد اجتياز دورة تكميلية. كما أكدت أن نتائج المسابقة ستعلن على موقعها الإلكتروني فور اعتماد القرار من رئاسة الحكومة.

(تتمة صفحة ٣ عمود ٤)